

# الأيام

إطبع هذا المقال

**الرئيس: لجنة تقويم الظواهر الاجتماعية السلبية ليست موسمية ولا حزبية و لا تملى عليها التعليمات من أي تنظيم سياسي**

صنعاء «الأيام» سيأ:



الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وبيجانيه عبدالقادر باجمال

أكد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ان لجنة متابعة وتقويم الظواهر الاجتماعية السلبية المشكله مؤخرًا بقرار جمهوري «ليست موسمية بل سيكون عملها مستمراً خاصة إذا ما كان عطاؤها جيداً و متميزاً».. مجدداً التأكيد أن هذه اللجنة ليست حزبية بقدر ما روعي في تسمية أعضائها أن يكونوا شخصيات سياسية اجتماعية ثقافية، لا تملى عليها التعليمات من أي تنظيم سياسي .

وقال فخامته خلال لقائه أمس برئيس وأعضاء اللجنة: «إن اللجنة اختير أعضاءها بعناية سواء كان ذلك لشخصهم أو لأحزابهم أو لشخصياتهم الوطنية ولما نعرفه عن كثير من أعضاء هذه اللجنة، وما يتمتعون به من حس وطني ومقدرة على معالجة مثل هذه القضايا، وترجمة الأهداف والاختصاصات التي حددها القرار الجمهوري الخاص بإنشاء اللجنة وتسمية أعضائها»، مؤكداً أن هذه اللجنة ليست بديلاً لأي مؤسسة أخرى من مؤسسات الدولة، لا السلطة التنفيذية ولا التشريعية ولا غيرها. كما عبر فخامة الرئيس في كلمته خلال اللقاء عن سعادته بلقاء اللجنة التي تم تشكيلها مؤخراً بهدف معالجة الظواهر الاجتماعية السلبية التي تعيق مسيرة التنمية، وكذا معالجة آثار حرب صيف 94، ومشاكل الثأر.

وقال: «حرصنا على أن نشرك السلطات المحلية مع هذه اللجنة وكذا بعض الأجهزة الامنية وذلك لتسهيل مهام اللجنة ومساعدتها في الحصول على كافة المعلومات التي تمكنها من تشخيص ودراسة الظواهر السلبية لبلورة المقترحات اللازمة لمعالجتها ورفعها لرئيس الجمهورية ليتسنى له توجيه الجهات المعنية بتنفيذ مقترحات اللجنة».

وتابع فخامة الرئيس قائلاً: «السلطة المحلية هي المسئول الأول في معالجة مثل هذه الظواهر. وسيكون دور هذه اللجنة معين للسلطة المحلية بالاستشارة وبالمعلومة، لأن لدى السلطة المحلية مهام وقضايا يومية عديدة تشغلها عن الوقوف والتركيز الدقيق على مثل هذه القضايا، لذا فهي بحاجة إلى دعم من هذه اللجنة العليا لمعالجة مثل هذه الظواهر»، مشيراً إلى أن كثيراً من السلبيات تم معالجتها وما بقي سيتم معالجته.

واستطرد رئيس الجمهورية قائلاً: «هذه اللجنة ليست موسمية بل سيكون عملها مستمراً خاصة إذا ما كان عطاؤها جيداً

ومتميزاً»، مجدداً التأكيد أن هذه اللجنة ليست حزبية بقدر ما روعي في تسمية أعضائها أن يكونوا شخصيات سياسية اجتماعية ثقافية، لا تملى عليها التعليمات من أي تنظيم سياسي كما هو حاصل في بعض الهيئات واللجان التي يوجه أعضاؤها بالريموت كنترول من خارجها، معتبراً أن ذلك أحد عيوب الحزبية والفهم الخاطئ للتعددية السياسية.

وقال: «إن شاء الله يتعلمون التعددية السياسية، وما معنى الحرية والديمقراطية، فالديمقراطية ليست الفوضى وليست الشتائم وليست مد اليد إلى الخارج، بل الديمقراطية حرية إبداع ورفق، فلا حرية ولا ديمقراطية تستند على دعم من خارج الوطن»، معتبراً أي تعامل مع الخارج خيانة وطنية ومخالفة للدستور والقانون.

وخاطب فخامة الرئيس وأعضاء اللجنة قائلاً: «نحن سنكون دعماً لكم وأنتم دعماً لنا وللسلطة التنفيذية لحماية السلم الاجتماعي، وتعزيز الأمن والاستقرار، والحفاظ على الحرية والديمقراطية والوحدة الوطنية». وأشار رئيس الجمهورية إلى أن ما يتحدث عنه البعض من احتقانات «إنما هي احتقانات في رأس المحتقنين المحقونين بالمرض، مرض السلطة محقونة رؤوسهم، فالسلطة ليست حكراً على حزب بذاته أو شخص بعينه، ونحن أخذنا بالخيار الديمقراطي والتعددية السياسية، ورضينا بهذا الخيار وما علينا إلا أن نسلم بالخيار الديمقراطي والتبادل السلمي للسلطة».

وقال: «لا يجوز أن نكون شركاء مخالفة للدستور والقانون، فكيف نريد تعددية سياسية ونريد ديمقراطية ونريد في ذات الوقت أن نتشارك في السلطة».

ومضى قائلاً: «ففي هذا الخيار الذي ارتضى به الجميع، من حق الأغلبية أن تحكم، ومن حق المعارضة أن تعارض، واحترام حق المعارضة، واحترام حق الأغلبية، فهذا هو الخيار الديمقراطي، فليتنافس المتنافسون بطرق سلمية وديمقراطية»، لافتاً إلى «أن ما نسمعه هذه الأيام من خطابات إنما هو هراء ودعاية انتخابية مبكرة بالرغم من أن انتخابات مجلس النواب ما زالت بعيدة، ومع ذلك هناك من بدأ بالبداية الانتخابية المبكرة من خلال الاعتصامات والمظاهرات والخطب الرنانة». وخاطب فخامة الرئيس وأعضاء اللجنة قائلاً: «أكرر مرة أخرى أنتم اخترتم لشخصياتكم، فتعاونوا فيما بينكم وبين، وأي مقترحات أو دراسات أو بحوث تقدموها نحن سنقف إلى جانبكم، وستكون السلطة التنفيذية إلى جانبكم، فالبلد يتسع للجميع وهذا جزء أيضاً من المشاركة الشعبية جزء من توسيع المشاركة، مشاركة شعبية، وطنية برلمانية، شورية».

وقال: «نحن على أبواب شهر رمضان المبارك إن شاء الله تعالى، وأعتقد أنكم في اللجنة ستشكلون لجانا لتقديم المقترحات وإعداد لائحة عمل اللجنة طبقاً لقرار إنشاء اللجنة».

وأختتم فخامة الرئيس كلمته بالقول: «بالتوفيق والنجاح لهذه اللجنة الوطنية المختارة التي ضمت نخبة من خيرة الكفاءات الوطنية».

وقال سالم صالح خلال لقائه وأعضاء اللجنة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليوم: «إن صون المنجز الأكبر في تاريخنا المعاصر وهو (الوحدة المباركة) أمر ليس من السهولة بمكان بدون تضافر الجهود وتلازمها مع ذات الإرادة السياسية التي صاغت واتخذت كافة القرارات المصرية التاريخية وصارت المسؤول الأول عن حماية هذا المنجز وضمان تنفيذ كل قراراتها وتجاوزها من (حبر على ورق) إلى وقائع مشهودة على الأرض وفخامة الأخ الرئيس اعلم الناس بما يحيط البلد من مخاطر وما يحاك لوطننا العربي الكبير من مخططات تستهدف التجزئة والتفتيت وتغتتم أبسط فرص الضعف الداخلي، وليس حال العراق الشقيق ولا لبنان الحبيب ولا فلسطين المغتصبة ولا الصومال القريب عن مرآنا ببعيد، وذلك بسبب التدخلات الخارجية وانصراف القوى السياسية هناك عن التماسك والتعاقد إلى تفكيك صفوفهم وتمزيق وحدتهم الداخلية، وتجاهل كل رأي معتدل أو مطالبه عادلة».

وتابع قائلاً: «إن كل ذلك يحتم علينا جميعاً الوقوف وراء فخامة الأخ الرئيس وهو يتولى قيادة تنفيذ الإصلاحات الوطنية الشاملة ونشد من ازره... داعياً الجميع للاحتكام إلى منطق واحد، منطق الوحدة والديمقراطية المتلازمين والسير على سبيل الرشاد الوجدوي والاحتكام إلى خيارات العدالة والديمقراطية التي تحفظ السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية».

وفي بداية كلمته قال مستشار رئيس الجمهورية: «اسمحوا لي أن أعرب لكم أخي الرئيس عن بالغ التقدير وفائق الاعتزاز بثقتكم الغالية بهذه الهامات الوطنية الذين ارتقى بهم قراراتكم التاريخية إلى تولي المهام والمسؤوليات الوطنية المتجددة، ويعمق الالتصاق بهموم الوطن الغالي ووطن 22 مايو المجيد وشعبه العظيم».

وأضاف: «هذه الهامات من النساء والرجال الذين شاركوكم، فيما مضى تحقيق الحلم العظيم إعادة توحيد اليمن أو كانوا حالمين بها حتى صاروا شهودا على واقع تلك اللحظة التاريخية العظيمة، ثم واكبوا جهدكم الخلاق في حماية هذا المنجز الخالد، تأتمنونهم اليوم على مواصلة حماية هذا المنجز وصيانته باختياركم لهم وضمهم في قرار تشكيل (لجنة متابعة وتقويم الظواهر الاجتماعية السلبية التي تؤثر على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والتنمية) كلجنة استشارية تابعة لفخامتكم مباشرة تحمل من المهام والهموم أكبرها وأخطرها وأجسمها، لتشير بأصدق الرأي وتوصي بحفظ الحق وتحض على الاستمرار في حسن اداء الواجب الوطني». وتابع سالم صالح محمد قائلا: «ولجنة المتابعة الوطنية هذه بقوامها المتكامل لن يكون همها الاول والاخير غير تكريس جهودها وتسخير طاقتها وخبرات اعضائها، لا يكتفون مما لديهم من الرأي والمشورة شينا مراعاة للمولى عز وعلا وللوطن ودعمنا لتوجهاتكم الصادقة نحو تنفيذ خطط الاصلاح الشامل ومكافحة الفساد وصون الوحدة وتطوير التجربة الديمقراطية وبناء اليمن الجديد والسير بخطى الواثق نحو المستقبل الافضل طواعية واختيارا بدون ان يشكلوا عبئا اضافيا على احد ما عدا ماييسر تسيير اعمال اللجنة اداريا وتنظيميا» .



جانب من الحضور

وأردف قائلا: «ولا يفوتني ان اشكر لفخامتكم حرصكم على حكمة قراراتكم بإشراك قيادات السلطة المحلية في عضوية اللجنة تعزيزا لدور السلطات المحلية في حل القضايا التي حددها القرار مغطيا اهم اهتمامات المواطنين الذين على اختلاف مشاربهم وتعدد انتماءاتهم تتوحد همومهم وقضاياهم ومشاكلهم».. معتبرا «أن استمرار هذه المشاكل دون أدنى اجتهاد في محاولة حلها يجعلها تمثل عائقا أمام مسيرة بناء اليمن الجديد وانشدادا لماض نحاول تخطيه الى المستقبل الافضل». وقال: «إننا يا فخامة الرئيس انطلاقا من إدراكنا لمسؤولياتنا الجسيمة والكبيرة نعلم اننا لن نتعدى ولن نتجاوز بذلك صلاحية أي من المؤسسات الدستورية القائمة بل نعد انفسنا مكملين لها وعونا وشركاء أساسيين خاصة وان عددا من اعضاء هذه المؤسسات يشكلون قوام اللجنة ما يحقق الشراكة ويضمن سلاسة التنسيق بيننا جميعا ليتغلب جهد الشركاء على عقلية الالغاء والاقصاء» .

واختتم كلمته بالقول: «إن الله سبحانه وتعالى يأمرنا بأن نعزز قيم السلم ونتجنب السير في خطوات الشيطان وذلك بقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان ، إنه لكم عدو مبين}؟ صدق الله العظيم، وسلمنا هو وحدتنا ، وقوتنا في وحدتنا، ورشادنا في وحدتنا وخطوات الشيطان هي كل محاولة لتمزيق الوطن وتمزيق الوحدة والتراجع عن الديمقراطية التي لا حياد عنها ورفض الآخر اتجاها ورأيا وفكرا ومحاولة إلغائه وتجاهل مصالحه» .

حضر اللقاء مستشار رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام عبدالقادر باجمال و أمين عام رئاسة الجمهورية عبدالله البشيرى .

وعلمت «الأيام» أن أعضاء اللجنة قد اتفقوا على أن تكون أعمالها من دون مخصصات مالية أو صرف سيارات .